بعد أن أصبحت ناقلات المشتقات النفطية تحت مقصلتهم:

«الحلقة الأولى»

قطّاع الطرق.. في مواجهة الحكومة!!

■ دونما إدراك أو وعي بالآثار الجسيمة التي تخلفها أزمة انعدام المشتقات النفطية ونتائجها السلبية التي تلقي بظلالها على مصالح واحتياجات آلاف السكان في أمانة العاصمة وفي غيرها من المحافظات، وفي لحظة غياب تام للوازع الديني وللضمير الإنساني وانعدام الشعور بالمسئولية والتخلي عن الإحساس الأخلاقي، يُقدم البعض وتحت دواعي الأنانية المفرطة وتغليب مصلحة الذات الضيقة، يقدمون على التقطع لعشرات الناقلات المحملة بالمشتقات النفطية واحتجازها.

تحقيق/ صفوان الفائشي

وتعد هذه التقطعات والاختطافات واحدة من أبرز معضلات المجتمع اليمني بوجه عام والقبلي بوجه خاص، في الوقت الذي تندد فيه المكونات القبلية والاجتماعية (في مناطق التقطعات) بتلك الممارسات المشينة، واصفة إياها بالدخيلة على عادات وتقاليد المجتمع اليمني وأخلاقه، فيما لا يزال يرى البعض في تلك الممارسات المشينة علامة للرجولة والبطولة وذلك في قاموسهم الخاص، وهو ما يضع حكومة الوفاق الوطني برئاسة الأستاذ محمد سالم باسندوة أمام تحديات كبيرة، حيث يعقد الجميع عليها الأمل في إخراج الشعب اليمني من أزماته المختلفة التي جثمت على الصدور والنفوس، وبلغت بفعلها القلوب الحناجر خلال العام المنصرم ٢٠١١م، بل كادت تقطع الأنفاس وإن كانت بالفعل قد قطعت أنفاس البعض، ولا تزال تهديداتها قائمة حتى اللحظة، وفي مقدمة تلك الأزمات التي يتطلع اليمنيون لحلها أزمة المشتقات النفطية، حيث باتت عملية التقطع لناقلات النفط والديزل على مشارف أمانة العاصمة تؤرق حياة ملايين اليمنيين، إذ بفعلها تحولت حياة البعض إلى جحيم لا يطاق .. فهل تنبري حكومة الوفاق الوطني لمواجهة هذه الظاهرة المشينة وتكبيل أيدي قطاع الطرق ومن يقفون خلفها، ومواجهتهم بكل السبل الممكنة بعد أن أشهروا سيوف عصيانهم في وجوه كل أبناء المجتمع الذي ينتمون إليه، أم ترضخ لهم وتجعلهم يمارسون هواياتهم المفضلة في قطع أرزاق الآلاف من الأسر، وهي إن رضخت أو توارت خلف جدار الصمت والمداراة والمداهنة تكون قد وضعت أعناقنا تحت مقصلة الخاطفين وقطاع الطرق والخارجين على النظام والقانون.

وبعيداً عن سرد الذرائع والمبررات التي تسوقها الحكومات المختلفة وهي تواجه عشاق الأزمات والمتقطعين، قامت «الثورة» بتقصي الحقيقة حول هذه القضية، وبحث أسباب أزمة المشتقات النفطية، والوقوف على واقع الاتهامات المتبادلة بين أطراف قبلية وأخرى عسكرية أو أمنية، وذلك في حلقتين خصصتا لمناقشة هذه القضية الهامة، حيث نناقش في (الحلقة الأولى) موقف الحكومة وآراء بعض الأطراف المعنية وذلك في السطور التالية:

في أواخر شهر ديسمبر من العام المنصرم أطلق وزير النفط والمعادن هشام شرف تصريحات صحفية أكد فيها أن الحكومة تعرف تماماً الأسباب الرئيسية لأزمة المشتقات النفطية التي تعصف بسكان أمانة العاصمة وعدد من المحافظات الأخرى.

وأرجع ذلك إلى ما وصفها بالأزمة المفتعلة عبر تنفيذ سلسلة تقطعات لناقلات النفط من قبل بعض الجماعات تعرفها الحكومة جيداً على الخطوط الرئيسية.

وقال شرف: إن التقطعات في الطرق التي يقوم بها أشخاص لا تهمهم مصلحة اليمن، أربكت عمل شركة النفط وأضرت بالمواطنين بالدرجة الأولى.

ولفت إلى أن تحجج من يقومون بمثل هذه الأعمال غير المسئولة بمطالب لا يبرر لهم أن يتصرفوا بشكل غير قانوني ولا يبرر لهم بأي حال من الأحوال أن يقطعوا الطريق على قاطرات نقل المشتقات النفطية ويمنعوها من الدخول إلى أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء وغيرها.

تصريحات وشكوى

■ تلك التصريحات التي أطلقها المهندس هشام شرف –وزير النفط– لم تغير في الأزمة شيئاً، وظل الأمر على ما هو عليه، بل ازداد سوءاً (وارتصّت) عشرات السيارات والمركبات في طوابير طويلة أمام محطات تعبئة الوقود، وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه جميع المواطنين من الوزير شرف كشف أسماء وقادة تلك الجماعات التي تقوم بالتقطع لناقلات المشتقات النفطية، اكتفى هو بالقول أن تلك الظاهرة لا مبرر لها، وهذا عدّه البعض بداية غير موفقة لوزير في حكومة يتطلع إليها ٢٥ مليون يمني للخروج بالبلد من محنته، بعد أن وصل سعر الـ٢٠ لتراً من الديزل إلى ٤٥٠٠ ريال في الأحوال العادية، فيما ارتفع سعر نفس الكمية من البترول ليصل إلى ٣٥٠٠ ريال.

لكن لجوء الحكومة إلى أسلوب المهادنة والمداراة والمداهنة خيّب آمال كثيرين، ورأوا ما قامت به الحكومة من مفاوضات مع قطاع الطرق طيلة شهر ديسمبر من العام الماضي، سواء في جبهة المتقطعين لناقلات النفط على طريق صنعاء – الحديدة، أو في جبهة خاطفي الأجانب في مارب لا يبعث على التفاؤل في حكومة تعلق عليها الآمال في استعادة هيبة الدولة.

مفاوضات

■ إذ أنه وعلى مدى أسبوع كامل من شهر ديسمبر كان ممثلون عن حكومة الوفاق يفاوضون قطاع الطرق على خط الحديدة – صنعاء ، وبينما هي ترضخ لإملاءات المجموعة الأولى في الحيمة، كان القطاع الثاني في بني مطر على أهبة الاستعداد لقطع الطريق من جانبهم لتبدأ الحكومة مفاوضتها معهم والتي استمرت ثلاثة أيام حتى سمحوا بمرور ناقلات النفط إلى العاصمة التي يبدو أنها ستظل تحت رحمة قطاع الطرق فترة أطول.

وفي مساء الخميس ٢٠١١/١٢/١٥م خاضت الحكومة حواراً مطولاً مع قطاع الطرق الذين تكرموا بالإفراج عن ناقلات النفط في صفقة لم يتم الكشف عنها وعن حجم التنازلات التي قدمتها لهم الحكومة مهدرة الكثير من الفرص التي يمكنها من خلالها فرض هيبة الدولة.

معالجة خاطئة

■ يرى الكثير من المراقبين أن اتباع حكومة الوفاق لأسلوب المداراة والمهادنة والرضوخ لمطالب الخاطفين وقطاع الطرق سيزيد من الابتزاز سواء بالاختطاف أو التقطع، لأن المئات إن لم يكن الآلاف سيسلكون مسالك خارجة عن النظام والقانون لتحقيق مآربهم من الحكومة!!

من يتقطع لناقلات الوقود ؟!!

■ سؤال طالما أرّق الكثيرين ويطرح نفسه على الجميع: من يتقطع لناقلات المشتقات النفطية؟! حيث يعتقد البعض أن عمليات التقطع لناقلات النفط تتم بعفوية ودون سابق تخطيط ويقوم بها أناس عاديون أو مجاميع من الغوغائيين الذين اعتدنا رؤيتهم على جنبات الطرق في عمران ومارب والجوف وصعدة وصنعاء، لكن نزولنا الميداني إلى أحد مواقع التقطع، والتقائنا ببعض السائقين وسائقي الخطوط الطويلة وضعنا أمام حقيقة أخرى ومغايرة تماماً لما كنا نعتقده ونتصوره، فقد رأينا قرابة (٣٠) ناقلة نفط كانت في طريقها إلى أمانة العاصمة أواخر ديسمبر من العام المنصرم في منطقة الحيمة (سوق الأمان) ٤٠كم غرب العاصمة صنعاء، وقبلها في منطقة باجل محافظة الحديدة، وجميعها تم احتجازها من قبل قوات عسكرية أو وجاهات قبلية مدعومة من جهة ما!!

وكما أفاد من استمعنا لشهاداتهم وأحاديثهم فإن معظم حوادث التقطع في الحيمة وبني مطر تقوم بها عناصر أمنية أو وجاهات قبلية، وكثيراً ما تحدث هذه التقطعات في منطقة «العجز» القريبة من مركز مديرية الحيمة الخارجية وتحديداً في المنطقة المسماة «مفحق»، وكذلك في «سوق الصميل» .. كما تعد منطقة «سوق الأمان» والتي تبدو تسميتها مغايرة تماماً لما يحدث فيها وبالقرب منها وهو ما يجعل البعض يطلق عليه «سوق الخوف»!!

مواطنون: الحكومة مطالبة بفرض هيبة الدولة والتعامل بحزم مع الخاطفين وقطاع الطرق وكشف من يقف خلفهم!!

صورة ضبابية

■ الصورة المرفقة والتي تم التقاطها يوم الخميس ٢٠١١/١٢/٢٩م توضح عملية احتجاز (١٣) ناقلة نفط قبيل مدخل سوق الأمان باتجاه صنعاء، وبمجرد أن يباشر أحد العناصر هناك الذي يرتدي زياً عسكرياً أو مدنياً، بالسؤال عن الجهة التي تقوم باحتجاز الناقلات، يرد عليك أيٌّ منهم بتهكم نحن من يحتجزها، ولشدة جرأته وثقته بنفسه يحملك ذلك على عدم تصديقه، لأن ما يمارسه تخريب للأمن وإثارة للفوضى ووظيفته تحتم عليه القيام بعكس ذلك، لكن هذا هو الواقع هناك حيث تربض عشرات القاطرات المحملة بالنفط، ولكي نزيل الشك باليقين والتأكد إن كان ذلك العنصر أثناء رده متهكماً أم جاداً وصادقاً كان لزاماً علينا أن نتوجه إلى أحد سائقي الناقلات، ولنطرح عليه السؤال ذاته من يتقطع للقاطرات؟! وقد جاء الرد سريعاً، ولكن بتوجيهنا إلى مشاهدة من أمامنا، وبالطبع كان من نشاهدهم مسلحين وعناصر أمنية اعتقدنا في البداية أنهم لحماية الناقلات ومرافقتها حتى تصل إلى وجهتها سالمة، لكننا فوجئنا بعكس ذلك عندما أخبرنا السائقون عن هوية المحتجزين.

من يقوم بالتقطع؟!

■ وذكر لنا البعض ممن تواصلنا معهم أن قطاع الطرق الذين يقومون باحتجاز قاطرات الديزل والبترول القادمة إلى أمانة العاصمة ومن ثم إفراغها من كميات النفط التي تحملها يتم مقابل مبالغ مالية كبيرة تصل إلى أكثر من مليون ريال تدفع إلى بعض القيادات الأمنية والوجاهات الاجتماعية عن كل ناقلة يتم تفريغها ومن ثم إعفائهم والإفراج عنهم بعد كل عملية تتم.

شخصيات نافذة ووجاهات قبلية وأصحاب سوابق تحتفظ الصحيفة بأسمائهم يمارسون أعمال التقطع لناقلات النفط على خط الحديدة – صنعاء بدعم ومؤازرة من بعض الجهات الأمنية والقيادات العسكرية في هذا الطرف أو ذلك ليقودنا ذلك إلى أن هناك مخططاً لاستمرار مسلسل العقاب الجماعي ضد الشعب، وإعاقة جهود حكومة الوفاق الرامية إلى إخراج البلاد مما هي فيه، وما لم تبادر الحكومة إلى كشف ذلك فإن بوادر فشلها ستلوح في الأفق عما قريب، إذ يجب عليها أن تدرك أن عملية احتجاز ناقلات المشتقات النفطية والتقطع لها يتم بتخطيط وتوجيه وتنسيق وإدارة جهات كبيرة تربطها علاقات بالجيش أو بشخصيات قبلية مدعومة من جهة ما، والدليل على هذا ما جاء على لسان وزير النفط المهندس هشام شرف والذي أكد في حديثه لوسائل الإعلام أنه بفضل جهود الحكومة والدول الراعية لتنفيذ المبادرة الخليجية، تم الإفراج عن (١٤٠) ناقلة نفط كانت محتجزة من قبل جهة لم يسمها، وتابع بقوله: إن أي فشل للحكومة في أعمالها سيؤدي إلى فشل المبادرة الخليجية.

واجب الحكومة

■ وفي هذه إشارة واضحة إلى أن هناك جهات تسعى لإفشال الحكومة والعمل على انتشار الفوضى والاضطراب في البلاد، وهو ما يضع الحكومة أمام تحديات صعبة تتطلب من كافة أعضائها أن يتحملوا مسئولياتهم الوطنية والتاريخية أمام الشعب وذلك من خلال كشف وفضح الجهات التي تقوم بعمليات التقطع ومن يقفون وراءها وتقديم الجناة للعدالة بالنظر إلى حجم الجريمة التي يرتكبونها بحق أفراد المجتمع اليمني عندما يقومون بالتقطع واحتجاز قاطرات النفط والديزل، مخلفين وراء سلوكياتهم تلك آثاراً ومشاكل لا حصر لها تطال كل أفراد المجتمع، وعليه وما لم يؤخذ على أيدي قطاع الطرق فإن أبواباً كثيرة للفوضى ستفتح ولن يكون من السهل إغلاقها أو التصدي لها وهذا ما يجب أن تعيه الحكومة وأن يساندها كل أبناء الشعب اليمني.

بدلاً من فرض هيبة النظام والقانون الذي أهدر منذ عقود ذهبت الحكومة تتبع أسلوباً سيضعفها ولن يقويها.

الرضوخ والمداراة

■ أما إذا كانت الحكومة تعتقد أن اتباع أسلوب المهادنة في مواجهة المخربين سيجدي نفعاً أو سيخمد نيران ابتزاز القبيلة تكون قد حكمت على نفسها بالإخفاق مبكراً، لأن اتباع هذه الطريقة سوف يقدم حكومة الوفاق في صورة هزيلة تجعل الجميع يطمع فيها، وهو ما يحتم عليها التعامل بحزم وصرامة مع الخاطفين وقطّاع الطرق ومفجري أنابيب النفط وأبراج الكهرباء، وفضحهم ومن يقف وراءهم ويشجعهم على القيام بتلك الأعمال المشينة كائناً من كان.

ويطالب المواطنون وسائقو القاطرات حكومة الوفاق إنهاء مسلسل العقاب الجماعي الذي تفرضه تلك الجماعات على أبناء الشعب جراء تقطعهم لناقلات النفط والديزل، وتسهم الحكومة في مساندتهم –من حيث لا تعلم– برضوخها لمطالبهم وتراخيها في عدم التعامل الحازم معهم، غير مدركة لمخاطر تراخيها وإتاحة الفرصة لغيرها بليّ ذراعها، وعليها التفكير الجاد في وضع حد لمثل هذه المهازل حتى ولو كانت مطالب من يقومون بالتقطعات موضوعية وهي كثيرة جداً.

لأنه وبمجرد شعور هؤلاء أن الحكومة الجديدة ترضخ لمطالب من يمارس عليها هذا النوع فيستغلون هذا الرضوخ لتنفيذ مآربهم.

مناطق خطرة

■ ولكي تتجلى الحقيقة بشكلٍ أكثر وضوحاً ويطلع الرأي العام على حقيقة تلك التقطعات بعيداً عن التجني وكيل الاتهامات أو تقاذف المسئوليات بين الأطراف المختلفة، حرصنا على الاستماع إلى بعض الشخصيات والوجاهات سواء الاجتماعية أو العسكرية، والتي تقيم أو تتولى مهمة ما في المناطق التي تتعرض فيها القاطرات للتقطع والاحتجاز والتي يمكن تحديدها بأنها تبدأ من منطقة الحيمة وبالتحديد من مركز مديرية الحيمة الخارجية «مفحق» وحتى «سوق الأمان» وتقدر هذه المسافة بـ(٢٠–٢٥كم) حيث أنه كثيراً ما تتم عمليات التقطع في هذه المناطق سواء لناقلات النفط أو للشاحنات الأخرى ووسائل النقل المختلفة وحتى المسافرين.

وقد تواصلنا مع الشيخ رييش العليي –وهو نائب برلماني وأحد وجهاء منطقة الحيمة– وطرحنا عليه القضية على اعتبار أن هناك اتهامات تطلق ضد عناصر قبلية تتبع بعض الوجاهات تقوم بعملية التقطع، وذهب بعض وسائل الإعلام والعناصر الأمنية إلى اتهام النائب رييش بأنه من ضمن تلك الشخصيات.

وقد رد على ذلك بقوله: (بداية أشكر صحيفة «الثورة» لحرصها على تناول مثل هذه القضايا الهامة، وبحثها عن الحقيقة وهذا ما نؤمله في كافة وسائل الإعلام الأخرى».

وأضاف: «سؤالكم هذا يطرحه كثيرون حتى أن وزير الدفاع محمد ناصر أحمد عندما حضر جلسة البرلمان لمناقشة العديد من القضايا ذكر أن خط الحيمة مقطوع من قبلنا، وعندما رد عليه الزملاء ووضحوا له كل شيء، عرض عليهم في البرلمان تكليفي بحماية وتأمين مرور القاطرات مقابل إعطائي تكاليف ذلك، لكني كثائر أرفض أن يعطيني أحد من ممتلكات وثروات الشعب، ونحن فقراء إلى الله، أغنياء عن خلقه وبذلنا وسنبذل كل شيء «النفس والنفيس» وكل ما نملك للتضحية به في سبيل الوطن وفي سبيل تحرير هذا الشعب المسكين وتخليصه من الظلم كي يستنشق عبير الحرية والعدالة ويتمتع بها كل يمني».

سوق الأمان ومفحق والصميل في الحيمة وبني مطر ومدينة الشرق بذمار وخط مارب - صنعاء مراكز التقطع لناقلات النفط

مطالباً بكشف الجناة

وتابع قائلاً: «لكني أؤكد للجميع وعبر صحيفة «الثورة» أن احتجاز القاطرات يتم في باب الناقة من قبل عناصر عسكرية ليست بالضرورة لكن أن تكون عناصر عسكرية فحسب، لكن الاحتجاز يتم هناك..

وبالنسبة للاتهامات والشائعات التي يوجهها البعض نحوي أقول لهؤلاء الذين يُطلقون تلك الشائعات أن التاريخ لن يرحم المغالطين والمحرفين والكذابين، وأنا على استعداد تام أن أتعاون مع أي طرف محايد لكشف حقيقة تلك التقطعات والقطاعات، ومن يقوم بها ويقف وراءها ومن يستغلها لتشويه سمعة الآخرين وأبناء الحيمة بشكل عام .. مستغلين الوضع الذي تمر به البلاد.

معروفون ولكن...؟!!

■ وأكد النائب البرلماني (رييش العليي) أن من يقومون بالتقطعات أناس يعرفهم كل أبناء الحيمة ويعرفهم السائقون، وتعرفهم الجهات الأمنية بالاسم، وإلى أين يأخذون قاطرات الديزل والبترول ولمن يسلمونها، وكيف يتم إعفاؤهم والإفراج عنهم بل ومكافأتهم؟!!

وطالب العليي –وهو أحد وجاهات الحيمة بمحافظة صنعاء– بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق من الصحفيين والحقوقيين والنقابيين ومن نائب الرئيس عبدربه منصور هادي، ومن النائب العام، ومن وزارة العدل، ومن منظمة الأمم المتحدة، ومن أي جهة كانت، تتصف بالحياد والنزاهة، بالنزول إلى المنطقة لمعرفة من يقف وراء عمليات التقطع واحتجاز ناقلات المشتقات النفطية، وإقامة الحجة عليه ومن ثم تقديمه للعدالة كائناً من كان.

وأبدى العليي استعداده للتعاون مع اللجنة وتسهيل مهمتها بكل السبل الممكنة، وذلك فيما يخص منطقته .. مشيراً إلى أن نقاط ومواقع التقطع بعيدة عن مواقع ونقاط شباب التغيير ومن أراد معرفة الحقيقة والتأكد من صحة هذا الكلام عليه النزول الميداني واستطلاع آراء أصحاب المحلات والتجار في سوق الأمان وسائقي البيجوهات والقاطرات وكل الناس هناك، ذلك أن نقاط التقطع تشمل سوق الصميل من الناحية العليا، وعلى امتداد خط البادية باتجاه «العجل».

وقال النائب رييش العليي: «أطالب بإنزال لجنة وأتحدى من يقول إنني أقف وراء عمليات التقطع أن يثبت ذلك».

وأردف قائلاً: «وفي حال نزلت لجنة محايدة وأثبتت أني من يقوم بذلك، أو أناس على صلة بـ«الثوار» فأنا مستعد أن أسلّم نفسي للعدالة ولسلطة الدولة لتقضي فيّ شرع الله وبما أمر الله به في هذه الحالة..

وفي حال ثبت أنه لا علاقة لي بذلك، فأطالب بأن يقضوا في من يمارس عملية التقطع والاحتجاز للقاطرات بما أمر الله به، لأن من حق كل أبناء الشعب اليمني أن يعرفوا الحقيقة المتعلقة بهذه القضية الهامة»..

وأضاف: «وفي حال ثبت أن من يقوم بذلك من شباب التغيير «الثوار» فأنا على أتم الاستعداد لتسليمهم للقضاء، وأتحداهم وأتحداهم (ثلاثاً) أن يثبتوا ذلك ضدي، أو أني أقف وراء تلك الممارسات التي تتنافى مع أخلاقنا كثوار خرجنا ننادي بالحرية وبرفع الظلم عن الناس، فكيف لنا أن نمارس ما خرجنا للانتفاضة ضده، إن هذه ليست من أخلاقنا ولا من عاداتنا وتقاليدنا ومن واجبكم كإعلاميين كشف الحقيقة وفضح من يقفون خلف عملية التقطع لناقلات المشتقات النفطية».

في (الجزء الثاني) من هذا التحقيق نستكمل عملية البحث عن الحقيقة التي يبدو أن الحصول عليها لن يكون سهلاً مادام أن البعض يربطها بالحل السياسي والبعض الآخر يربطها بالجانب الأمني وحضور سلطة الدولة، فيما يربطها من يقومون بتلك التقطعات بمصالح شخصية ضيقة.

■ البرلماني العليي: أطالب بلجنة تقصي حقائق حول التقطع لناقلات النفط في الحيمة